2005 12 07.0079 . JL

السفير

2005/12/08

local

حمادة: الحكومة ستناقش موضوع المقابر وسنطلب لجنة تحقيق دولية إذا اضطررنا

قال وزير الاتصالات مروان حمادة <<إن الحكومة ستناقش موضوع المقابر الجماعية في اول اجتماع لها ولن تتأخّر في طلب التحقيق الدولي في هذا المضمار اذا احتجنا الى خبرات دولية في الطب الشرعي والبحث عن الادلة>>.

استقبل حمادة في مكتبه في الوزارة امس، ممثل الامين العام للامم المتحدة في الجنوب غير بيدرسون. الذي قال بعد اللقاء: كان اللقاء جيدا جدا، وتناولنا مختلف المواضيع التي يواجهها لبنان راهناً. ونأمل ان نشهد سيره قدماً في تقوية مؤسساته في الايام والاسابيع الآتية.

وعبّرت عن تفهمي لمختلف التحديات التي يواجهها لبنان.

اضاف: كما سألت الوزير حمادة نصائحه وآراءه في مواضيع اساسية يواجهها لبنان. من وجهة نظر الامم المتحدة، نحن هنا لدعم لبنان ولمساعدته في تقوية مؤسساته>>.

اما الوزير حمادة، فقال: كانت فرصة ومناسبة لعرض مختلف الامور التي تربط لبنان ومؤسساته بالأمم المتحدة.

وتابع: كرّرت للسيد بيدرسون الشكر للجهود التي تقوم بها المنظمة الدولية من اجل تحصين لبنان في مؤسساته وفي استقلاله وفي سيادته. ونحن لا نرى، كما قال البعض في الأمس انطلاقاً من القاهرة، بأن هناك خطة لتدويل المسألة اللبنانية، نحن كنا اول من عارض تدويل المسألة اللبنانية. غير أن تدويل التحقيق في قضية اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري قد حظي بإجماع لبناني وعربي ودولي. كذلك فإن محاكمة المجرمين الذين سيثبت التحقيق إدانتهم هو ايضاً مطلب لبناني وعربي ودولي. ونحن، كقوى سياسية في الحكومة، سنصرّ على هذه المحاكمة الدولية، مع كل الضمانات التي لا تسمح ولا تفسح في المجال لتسلل اي نيات غريبة عن التحقيق في قضية الرئيس الشهيد رفيق الحريري، الى المحاكمة>>.

اضاف: <<تحدثنا عن موضوع المقابر الجماعية وضرورة ملاحقة هذا الموضوع بجدية كاملة، ومحاولة الإتيان بأخبار مطمئنة للذين فقدوا أحباء لهم ولعائلات المفقودين. ونحن معهم ايضا لكي تكون هذه القضية اول وطبعا في عهدة القضاء اللبناني، ولكن اذا اضطررنا فسنطلب التحقيق الدولي ايضاً في هذا المضمار، خصوصاً اذا احتجنا الى خبرات دولية في الطبّ الشرعي والبحث عن الأدلة. لن تتأخّر الحكومة في ذلك، وهي ستناقش هذا الموضوع في اول اجتماع لها>>.

وتابع: <<وجّهت الشكر لرئيس لجنة التحقيق الدولية القاضي ديتليف ميليس الذي كنت أعلم منذ أشهر أنه متمسك بفترة الاشهر الستة، ولكنه سيؤمن جسراً بين تحقيقه وبين من سيخلفه في المهمة، كي تكون الامور كلها مصانة ويستمر التحقيق بكل زخم وبكل جدية>>.